

- كيف ومتى يمكن تجاوز الانقسام الفلسطيني؟ (الجزء الاول)، أكرم إبراهيم.
- الحملة الوطنية للدفاع عن الحبز والديمقراطية في الاردن.

<http://www.kanaanonline.org/articles/01724.pdf>

* * *

كيف ومتى يمكن تجاوز الانقسام الفلسطيني

أكرم إبراهيم

(الجزء الاول)

هذه مقالة مثقلة بالمقتطفات، بل تكاد تكون توليفة لعدد كبير منها. وإنه لشاق هذا الأسلوب في الكتابة لما يقتضيه من بحث عن المصادر ثم قراءتها وانتزاع أدلتها، وتوليفها من ثم في مقالة قابلة للقراءة. لكن هذا الأسلوب - كما أرى - هو أسلوب ديمقراطي؛ لا يقرع رأس القارئ بخلاصة دون أن يبين له الأساس الذي قامت عليه، بل يقدم له الشواهد من الأطراف كلها مع الرأي الذي أنضجته ليتأمل فيها بنفسه، أي أن صوت الشاهد هنا لا يندغم بصوت الكاتب، بل هي كتابة متعددة الأصوات، فيها للكاتب صوت واحد كغيره. هذه الكتابة ضرورية من حيث كونها توثيقية يمكن الرجوع إليها، تعالج الذاكرات المثقوبة، وفي الوقت نفسه تتصدى لمحاولة تعمية القارئ بالإنشاء عن الوحدة الوطنية وإنهاء حالة الانقسام وآلام الحصار عبر تفكيك المقولات واستنباط مغزاها. لهذا كله أنتظر المغفرة على الإطالة.

أما الاهتمام والتركيز على القضية الفلسطينية، فلأن - فوق أن هذه القضية تستحق الاهتمام بحد ذاتها - القضايا الإنسانية العامة والقضايا القومية والوطنية هي كقضايا المجتمع القطري الواحد؛ متواشجة ومتكافلة كل منها تؤثر في الأخريات، والرأي في إحداها يؤثر إلى الرأي في الأخريات؛ فإذا ما قلت لي رأيك في أي قضية في العالم قلت لك رأيك في أصغر

وأكبر قضية داخلية. على سبيل المثال الموقف من المقاومة مؤثر إلى موقف من الاستبداد والفساد وحقوق غالبية الشعب؛ فحيث تجد الجفاء مع المقاومة تجد النزوع إلى الاستبداد والفساد والتعصب بأشكاله والليبرالية الاقتصادية. نجد مصداق هذا في تراجع الأوضاع في مصر والأردن بعد توقيع اتفاقيات "السلام" حيث كانت هذه الاتفاقيات سبباً رئيسياً في نكوص الإصلاح السياسي وتقرم الحريات العامة وتراجع دور الإعلام وسن العديد من التشريعات التي انتقصت من حقوق المواطنين، وأبرزت نتائج سلبية على العديد من القطاعات الاقتصادية. (قاسيون، 2008/10/26 نقلاً عن دار الخليج، أيضاً "كلنا شركاء" رسالة من عمان: 2008/10/26). من هنا العمل على تكوين رأي وموقف سليمين في الصراع العربي الصهيوني يساعد على تكوينهما في القضايا الداخلية.

أما التركيز على "جبهة اليسار"، فلأن الكثير من اليساريين في الأقطار العربية ينساقون ويساقون بمواقف هذه الجبهة دون بحث وتمحيص. وهو مصدر لعدم انسجام الموقف من القضايا القطرية مع الموقف من القضية القومية عند البعض، فتجد المرء طليعياً في قضايا قطره وتراجعياً في غيرها. هذا لا يكون دائماً عن قصور، بل إن البعض يعمل عن وعي وسابق قصد على تحويل الفساد والاستبداد إلى موجة كهرطيسية يحمل عليها مواقف وآراء تهدد سلامة المجتمع وتضعف الموقف من القضايا القومية؛ فلقد رأينا كيف أن الشباطيين في سورية ولبنان يشيطنون السلطة السورية لكي يبرروا تساقدهم مع الغزوة الأمريكية، وليوفروا التغطية للقوى الهدامة - حتى يقال أن الغارة الأمريكية تمت بالاتفاق معها، وأن "فتح الإسلام" وأخواتها العاملة في سورية تدار من قبل السلطة - وليجعلوا من السلطة خاصرة رخوة للمقاومة. حدث هذا ويحدث، خاصة في مرحلة ما بعد صدور القرار 1559. هكذا وجدنا أحياناً أن الحدود بين الشباطيين وغيرهم قد ضاعت لذلك المساعدة على تكوين رأي وموقف سليمين من القضية الفلسطينية عبر عقلنة النظرة إلى "جبهة اليسار" يساعد على الفرز هنا.

ملاحظة للقارئ: استقل كل قسم من أقسام هذه المقالة بهوامشه

* * *

(1)

"جبهة اليسار" والوحدة الوطنية: الموقف من حوار القاهرة نموذجاً
كان من المقرر أن تبدأ بتاريخ 2008|11|9، في القاهرة، جلسات الحوار بين الفصائل الفلسطينية من أجل إنهاء حالة الانقسام. لكن حماساً أعلنت عدم مشاركتها قبل يومين أو ثلاثة من الموعد، مبررة ذلك باستمرار اعتقال 400 من عناصرها، بل وبتفاقم الملاحقة الأمنية لها في الضفة، وعبرت في الوقت نفسه عن حرصها على مواصلة الاتصال بمصر لتحديد موعد جديد للحوار، لكنها أعلنت أن هذا ممكن "إذا ما تمت تهيئة المناخات اللازمة وخاصة في ملف المعتقلين السياسيين". وبدلاً من بدء جلسات الحوار، اجتمعت في نفس التاريخ أطراف الرباعية، بحضور إسرائيل والسلطة الفلسطينية وأطراف "معتدلة" أخرى، بدعوة من وزير

- 2 -

الخارجية المصرية وجهها في 11|8، ما يوحي بوجود ترتيب مسبق لإفشال الحوار؛ فليس أمراً خالياً من المعنى أن يتم اجتماع أطراف دولية في نفس الموعد المقرر لبدء الحوار، وبعد يوم من تبليغ حماس لمصر بعدم المشاركة.

تنوعت ردود الأفعال على الحدثين (تأجيل البدء بالحوار واجتماع الرباعية) حسب تغطية موقع عرب48 ، بتاريخ، 2008/11/9 .

- أبو الغيط توقع أن يترك تعثر الحوار الفلسطيني تأثيراً عكسياً (على عملية التسوية)، مشيراً إلى ضرورة توحيد الموقف الداخلي.

- نبيل شعث، رئيس وفد حركة فتح في الحوار، توقع عودة الحوار خلال أسبوعين، وقال إن توقعه يركز على معلومات من الوسطاء المصريين الذين يباشرون مبادرة إنهاء "الانقسام الداخلي الفلسطيني الذي قوض أيضاً محاولات عباس لصنع السلام مع إسرائيل". سيتضح مغزى هذين التصريحين لاحقاً، لكن أقول الآن في جملة واحدة، إن الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام من وجهة نظر هذين الطرفين يكونان بتصنيفية نهج حماس المقاوم من أجل مرور التسوية.

- الجبهة الديمقراطية عبرت عن موقفها من خلال:

1 - رمزي رباح، عضو مكتبها السياسي: أشار إلى أن "الورقة المصرية تدعو إلى الشراكة السياسية لكافة القوى والفصائل الفلسطينية بعيداً عن التفرد بالسلطة أو المحاصصة الثنائية أو تقاسم السلطة"، وشدد على أن قوى فلسطينية وإقليمية وراء تعطيل الحوار الشامل، وقال إن " فشل الحوار الوطني الشامل يؤدي إلى تعميق الانقسام وضياع الحقوق الوطنية، كما يؤدي إلى استمرار الحصار والإغلاق ومواصلة الاستيطان وتهويد القدس، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بنسب مخيفة". ودعا إلى العمل من أجل "برنامج القواسم المشتركة بديلاً عن الانقسامات والمحاصصة والصراع على السلطة والنفوذ تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي". نلاحظ هنا ما يلي:

أ - "الورقة المصرية تدعو إلى الشراكة السياسية بعيداً عن تقاسم السلطة و.." فهل تعني الشراكة السياسية بنظر السلطة المصرية اشتراك الفصائل في السلطة على أساس برنامجها هي أم على أساس البرنامج المشترك؟! بل هل الاشتراك في السلطة أم البرنامج الوطني هو ما ينهي الأزمة؟!!

ب - يؤدي فشل الحوار إلى تعميق الانقسام، لكن ما الذي خلق الانقسام أصلاً؟! ولماذا يؤدي الانقسام إلى ضياع الحقوق؟! ومن يضيع الحقوق ومن يتمسك بها؟! هذا ما يصمت عنه ليحمل المسؤولية للانقسام المجرد عن أسبابه. لكن الجواب على هذا كله في تنمة الكلام؛ فالانقسام يؤدي إلى استمرار الحصار وتبعاته، وهذا ناتج عن "الانقلاب"، والحل للانقسام والحصار هو عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل حزيران 2007 فلقد سبق لفهد سليمان، عضو المكتب السياسي في الجبهة، أن قال في تلفزيون دمشق قبل "الانقلاب"، ما معناه أن الحصار قاس، وهو دولي بتواطؤ إقليمي، وأنه لا يمكن رفعه بدون برنامج قواسم مشتركة، يستجيب لقرارات الشرعية العربية والدولية. هذه صياغة مختلفة للمعنى الذي أراده رمزي

رباح؛ فالجبهة لا تركز هجومها على الحصار، بل على التمسك بالحقوق الذي سبب الحصار. ما يعني استقواء به من أجل فرض برنامجها، برنامج السلطة.

ت - يضع برنامج القواسم المشتركة في مواجهة الصراع على سلطة تحت الاحتلال وليس في مواجهة برنامجي السلطة وحماس؛ فالصراع قائم على السلطة وليس على البرامج، ووحدها الديمقراطية من تملك برنامجاً على ما يبدو. هذا تعريض بحماس، وطمس للحقيقة لا يزعم محمود عباس، لأن الصراع على السلطة هو أقل ما يمكن أن يقوله المرء فيه وليس الأمر كذلك بالنسبة لحماس، ولأن السلطة يسرها أن تعمم صورتها على الآخرين عندما لا تستطيع أن تبرر أفعالها؛ من قبيل " بيع وطنيات" و "مزايدات" و"ما وصل إلى العقنود قال عنه حامض"؛ نحن لا نستطيع تجميل السلطة فلنشوه صورة حماس.

ث - "الصراع على السلطة والنفوذ تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي"، لكن الجبهة الديمقراطية تطالب بحصة في هذه السلطة رغم كونها تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ ما يزعجها هو " المحاصصة الثنائية"، وهي تريد المشاركة وفق برنامج يستجيب للشرعية الدولية والعربية والفلسطينية ومؤتمر مدريد و.. أي لبرنامج يستجيب للأقل استجابة للحقوق من هذه المرجعيات.

يقول السيد نايف حواتمة في حوار له مع جيزيل خوري (قاسيون، 18/8/2007) إن حماساً رجعت بنا ستين سنة إلى الوراء بانقلابها، أي إلى عهد الانقلابات. والحال أن الانقلابات التي يتحدث عنها جرت كما هي طبيعة الأمور في دول مستقلة. هذا ليس أمراً تافهاً يمكن تجاوزه دون وقفة. لأنه لكل مصطلح دلالاته المحددة، واستعمال مصطلح ما، يراد به التعبير عن معنى متكون في ذهن القائل أو إيهام المستمع والقارئ بمعنى محدد دون غيره. من هنا نجد أن السلطة، وقادة العدو، وحماته الغربيين، وقادة دول الاعتلال، ومن يدور في فلكهم، كلهم يستعملون مصطلح " الانقلاب" للدلالة على طرد القوى "الأمنية" من غزة. الحديث عن انقلاب يعكس بحد ذاته اعترافاً بهذه السلطة تحت الاحتلال، بل يعكس تقديساً لها؛ فالحديث عن انقلاب يستدعي إلى الذهن نقيضه، أي التداول السلمي لهذه السلطة التي تحت الاحتلال، وكأن الاحتلال يسمح بسلطة بديلة، وكأنه لم تتم محاصرتها لمجرد تغيير جزئي فيها!.

ج - لم تكن الوحدة الوطنية وبرنامج القواسم المشتركة يوماً إلا ستاراً لتكبير القوى الأخرى المختلفة بالطرح هذه هي حال البرنامج مرحلي الذي لم يكن برنامج قواسم مشتركة بل برنامجاً لفتح والديمقراطية: يقول نايف حواتمة في رسالة إلى عرفات بتاريخ 2001/12/15: الوقت ناضج الآن لبلورة برنامج سياسي موحد، عملي وواقعي، تحت راية منظمة التحرير. من يخرج عليه محكوم بالعزلة كما وقع في تاريخ الثورة والمقاومة مع جبهة الرفض وغيرها. (الحرية العدد 878 من 13-19/1/2002).

2 - تيسير خالد حمل حماس "المسؤولية عن تعطيل جهود القيادة المصرية لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية"، و "أكد أن حماس تتستر على حقيقة موقفها من الحوار بذرائع لا تبرر امتناعها عن المشاركة فيه، وهي ذرائع لا ترقى إطلاقاً إلى مستوى (ذريعة السلطة ب) مطالبة حركة حماس بالتراجع عن الانقلاب الذي قامت به في قطاع غزة

في حزيران من العام الماضي، والذي بذلت الجبهة الديمقراطية وغيرها من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية جهداً في رفعه من الاشتراطات التي كانت القيادة السياسية الفلسطينية تتمسك بها من أجل البدء بحوار وطني لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الفلسطينية على طريق توفير متطلبات الصمود الفلسطيني في مواجهة سياسة الحصار والعقوبات الجماعية المحرمة دولياً" وهذا "يوضح بما لا يقبل مجالاً لأي اجتهاد بأن الفيتو على الشروع في الحوار الوطني، والذي كانت حركة حماس تتهم غيرها بالاستجابة له، هو فيتو خارجي استجابت له تحديداً حركة حماس، التي غلبت بموقفها هذا من الحوار الحسابات والمصالح الفئوية الضيقة على الحسابات والمصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني. نلاحظ هنا ما يلي:

أ - ذريعة حماس باشتراط إطلاق السلطة لسراح ما يزيد عن 400 مقاوم من حماس وحدها، لا يرقى إلى مستوى ذريعة "القيادة السياسية الفلسطينية" باشتراطها تراجع حماس عن "الانقلاب". والحقيقة هي أن من قتل إنساناً بغير حق فكأنما قتل الناس جميعاً، واعتقال مقاوم واحد هو شروع بقتل شعب بأكمله، فكيف بقتل العشرات واعتقال المئات؟! الديمقراطية إذ تستخف بملاحقة المقاومين وتستهول "الانقلاب" تحول السلطة إلى عجل مقدس، فكيف فيما لو لم تكن هذه السلطة تحت الاحتلال؟! وكيف ستتصرف الديمقراطية مع ذوي الرأي فيما لو كانت سلطة في مجتمع مستقل ما دامت تستخف باعتقال مقاومين?!.

ب - بعد هذا يتحفظنا بالقول أن الديمقراطية سعت من أجل أن ترفع "القيادة السياسية الفلسطينية" هذا الاشتراط "من أجل البدء بحوار وطني لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الفلسطينية على طريق توفير متطلبات الصمود الفلسطيني في مواجهة سياسة الحصار والعقوبات الجماعية المحرمة دولياً"؛ فالوحدة الوطنية الفلسطينية وإنهاء الانقسام مطلوب فقط من أجل "توفير متطلبات الصمود الفلسطيني في مواجهة سياسة الحصار والعقوبات الجماعية"؛ فعلى ما يبدو أن الضفة وبقية مكونات الشعب الفلسطيني ليست بحاجة لتوفير متطلبات الصمود؛ فكأن الحقوق الفلسطينية أنجزت ولا مشكلة إلا في حصار غزة. إن "إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية" تكونان فعلاً من أجل رفع الحصار إذا قامت على أساس تراجع "القيادة السياسية" عن نهجها السياسي، وعن ملاحقة المقاومين وفقاً للاتفاقيات التي وقعت مع العدو؛ فالوحدة إما أن تكون مطلوبة من أجل تعزيز المقاومة وإما أن تكون من أجل تكبيها؛ فهي ليست مطلوبة بحد ذاتها، وهي لا تكون إلا بمعالجة أسبابها، وأسبابها هنا هو نهج التفريط؛ فعندما يكون هناك تفريط يصبح الانقسام ضرورة بالمعنى النضالي وبالمعنى الفلسفي، أي لا يمكن إلا أن يكون هناك انقسام عندما يوجد التفريط، حتى لو تم كسر إرادة المقاومة عند بعض الفصائل؛ فإن لم تكن حماس سيكون غيرها، لأن الطبيعة لا تعرف الفراغ.

السيد نايف حواتمة في الحوار المنوه به، يجيب على سؤال عن رأيه بخلاف مبعوثي كل من السلطة ودولة قطر في الأمم المتحدة، حول مشروع تقدم به الثاني، يقضي برفع الحصار عن غزة، يجيب بأن الفلسطينيين في الضفة والقطاع يعيشون ظروفاً مأساوية، لكن الوضع في غزة أقسى "لأنها في حالة محاصرة بفعل الصوملة التي جرت ... يجب أن ننتهي من الصوملة ومن الانقلابات العسكرية التي غادرتها بلدان المشرق العربي منذ الستين عاماً ...". تصر المحاور على جواب لا لبس فيه وتقول: سؤالي مشروع قطر شو رأيك فيه؟ فيصر على جواب

ملتبس ويقول: " أن الطريق هو قرار من مجلس الأمن لتقديم كل الخدمات الإنسانية لكل الشعب الفلسطيني بالأراضي الفلسطينية المحتلة بدون تمييز لأن الكل منكوب ". بدلاً من أن يدعو إلى رفع الحصار أو يعطي رأيه في اعتراض مبعوث السلطة على المشروع القطري، بدلاً من هذا يشن هجومه على حماس. وإذ تصر المحاور على جواب واضح، يصر هو على أن المطلوب هو مساعدات إنسانية، وإنهاء حماس لانقلابها وحالة الصوملة.

ت - الحديث عن فيتو خارجي يشبه حديث الشباطيين اللبنانيين عن الحرس الثوري الإيراني، وكلام مبارك عن الحدود الفعلية لمصر مع إيران والناشئة عن "الانقلاب" في غزة. وممن يأتي هذا الحديث؟! ممن ينتاسي الفيتو الأمريكي الإسرائيلي على الحوار؛ فلقد ثبت لديه أن ما كانت حماس تتهم السلطة به هو ما تقوم به حماس بالضبط، أما هو فلم يتهم السلطة بخضوعها لمثل هذا الفيتو على ما يبدو؛ فهذا عنده لا يصدق عنها ولا يعقل صدوره عنها. فهل يتذكر كيف منع من الدخول إلى مقر المفاوضات في كامب ديفد للاتحاق بالوفد المفاوض برئاسة عرفات؟! ألم يحرص الأمريكيون " على استبعاد صائب عريقات عن الاجتماعات المهمة مع أبو مازن في واشنطن"؟! (الحرية العدد 865 من 23_2001/9/29). ألم ينفجر بل كلينتون "في وجه أحمد قريع رئيس (المجلس التشريعي)، صارخاً مهدداً بطرده من مفاوضات كمب ديفد (برئاسة عرفات) ، داعياً إياه إلى التوقف عن خطابات جوفاء ، لأنه تطرق إلى قرارات الشرعية الدولية"؟! (الحرية العدد 847 من 13_2001/5/19). وقبل ذلك ألم تضع أمريكا وإسرائيل فيتو على وجود أعضاء في الوفد المفاوض من اللاجئيين إلى أن تأكدت أن بعض اللاجئيين أكثر استعداداً للتنازل من المكتوبين بالاحتلال؟! ما أكثر ما يوجد الفيتو في مسيرة السلطة وحلفائها!. وبعد هذا يحدثونك عن الفيتو والمصالح الفئوية والمصالح الوطنية.

ج - اللافت للنظر أن الديمقراطية لم تكثر بلقاء الرباعية مع محمود عباس وقادة العدو في نفس الموعد الذي كان مقرراً لبدء الحوار، ولا بسرعة توجيه الدعوة، ولا بسرعة الأطراف في تلبيتها.

- الجبهة الشعبية : عبرت عن موقفها من خلال

1 - ناطق باسمها قال بصدد تعليقه على اجتماع الرباعية: " مسيرة المفاوضات والنهج الذي قامت عليه، والتي شكلت وما زالت مصدراً للخلافات الوطنية الداخلية وغطاءً وأسلوباً يوظفه الاحتلال ومستوطنيه في تنفيذ مخططاتهم"، ثم قال: "استمرار تقاوم الأزمة الوطنية واتساع شقة الخلاف الداخلي، لا يعكس مدى التخلف عن الارتقاء لمستوى المسؤولية الوطنية من كافة الأطراف المعنية وفي المقدمة حركتي حماس وفتح فحسب، لا بل ويقدم الخدمة المجانية للاحتلال وحليفته الولايات المتحدة"، وطالب باستئناف الجهود "من أجل العودة إلى طاولة الحوار الوطني الشامل في القاهرة باعتباره الخيار الوحيد المتبقي لوقف مسلسل التدمير الذاتي للسلطة ومنظمة التحرير ولحماية المشروع الوطني الذي تتهدده مخططات الأعداء الرامية لإيقاظ الفتنة واشعال الحروب الأهلية". نلاحظ على هذا الكلام ما يلي: "إن مسيرة المفاوضات والنهج الذي قامت عليه شكلت وما زالت مصدراً للخلافات الوطنية الداخلية" وليست مصدراً وحيداً أو أساسياً. لذلك يوزع المسؤولية عن الأزمة على الجميع، خاصة فتح

وحماس. أضاف أنه يتحدث عن فتح وحماس وليس عن السلطة والمقاومة، علماً أن نصيب كتائب الأقصى من القمع ليس بالقليل، وأن قيادة السلطة والمقربين من محمود عباس ليسوا من فتح بل هم لفيف من الأشخاص التقى على نهج التفريط (لياسر عبد ربه دور في القرار أكبر من دور القدومي مثلاً). ثم إن الحوار عنده يهدف إلى "وقف مسلسل التدمير الذاتي للسلطة ومنظمة التحرير ولحماية المشروع الوطني"، فما حاجته لسلطة تحت الاحتلال؟! أما منظمة التحرير فليس الانقسام من دمرها ليحييها إنهاء الانقسام، وهي ليست بحاجة إلى حوار جديد؛ فهناك اتفاق القاهرة، وعندما تتوفر النية الصادقة في تنفيذه سيصبح حل بقية القضايا تحصيل حاصل.

2 - عضوة المكتب السياسي مريم أبو دقة "أوضحت أن المفاوضات، وحق العودة، وإقامة الدولة الفلسطينية لن تتحقق في ظل تواصل الانقسام" وأضافت: " ما حدث اليوم من تعطيل للحوار الوطني الشامل هو كارثي لشعبنا، وان شعبنا يدفع فواتير أية صراعات عربية أو إقليمية، وإسرائيل هي المستفيد الأكبر من استمرار حالة الانقسام". نلاحظ ما يلي:

أ - الانقسام عند هذا اليسار مثل الشيطان والامبريالية عند عامة العرب؛ فهو مسؤول عن كل شيء. لكن، كيف يمكن تجاوز الانقسام ما لم يتم القضاء على أحد النهجين؟! هذا سؤال نوجهه للشعبية ما دامت قد أقرت بأن "مسيرة المفاوضات والنهج الذي قامت عليه شكلت وما زالت مصدراً للخلافات الوطنية الداخلية"، أم لعلها ليست السبب الوحيد؛ لعل حماساً تتحمل المسؤولية بسبب الانقلاب. إن الدعوة إلى الوحدة الوطنية وتجاوز الانقسام لا يكون صحيحاً إلا إذا كانت مقرونة بدعوة السلطة إلى التراجع عن نهجها، وعن الاتفاقات الموقعة مع العدو، خاصة ذات الطابع الأمني منها. هذا إذا كانت هذه الدعوة صحيحة أصلاً ما دامت تدعو إلى التوفيق بين ما لا يمكن التوفيق بينهما؛ إذا كنا نقصد الوحدة الوطنية بمعناها الحقيقي فهذه لا يمكن تحقيقها إلا بالخلاص من هذه السلطة، أو بإضعافها وتكتيفها على أقل تقدير. ما لم يكن هذا متضمناً في كل دعوة إلى هذه الوحدة لن ينجم عنه سوى الأوهام، وبالتالي إطالة عمر هذه السلطة وما جرته من انقسام.

ب - السيدة تريد تجاوز الانقسام من أجل المفاوضات وحق العودة!!.. فإن تكون الوحدة من أجل المفاوضات، فهذا يشبه كلام أبو الغيط ونبيل شعث الذي بدأت وسأنتهي به. أما الجمع بين المفاوضات وحق العودة، وفي ظل مثل هذا الاختلال بموازين القوى، فهذا، ما لم يكن المقصود به دغدغة مشاعر البسطاء من أجل استدراجهم إلى التمسك بالمفاوضات وحماية السلطة، ما لم يكن هكذا فهو يدخل في علم الغيب والسيدة و"اليسار الفلسطيني" عموماً.

ت - تقول "ما حدث اليوم من تعطيل للحوار الوطني". وما حصل هو أن حماس بلغت السلطة المصرية رفضها المشاركة بالحوار، وبالتالي هي المقصودة من قولها "شعبنا يدفع فواتير أية صراعات عربية أو إقليمية" و "استمرار حالة الانقسام". وهو كلام سبق الحديث فيه عندما تناولت موقف الديمقراطية وسيأتي المزيد.

- حزب الشعب الفلسطيني عبر عن موقفه من خلال القيادي فيه نبيل ترزي ، قال: " شعبنا ما زال يرزح تحت الاحتلال، والصراع على السلطة ما زال في ظل الاحتلال". ودعا

إلى إنهاء حالة الانقسام، وإنهاء ملف الاعتقال السياسي بالضفة وغزة، ووقف كافة أشكال التحريض الإعلامي المتبادل، والتوجه إلى الحوار الوطني الشامل بعيداً عن المصالح الشخصية والفئوية وخدمة أجندات خارجية.

لقد نقل الموقع عن هذا الرجل ما قل ودل : الصراع على سلطة تحت الاحتلال، دعوة إلى إنهاء حالة الانقسام دون تحديد الأساس أو تحميل السلطة المسؤولية عنها بما يسمح بتوزيع المسؤولية وتجييش العواطف للضغط على الجلاد والضحية معاً، حديث عن مصالح شخصية وفئوية، وخدمة أجندات أجنبية. كلها سبق الحديث فيها وبقي الحديث عن إنهاء ملف الاعتقال السياسي في الضفة وغزة: حسب عرب48، 2008/4/7، ثم فوزي برهوم، الناطق باسم حركة حماس، خلال مؤتمر صحفي، الدور الذي بذلته لجنة التحقيق المستقلة في مقتل "مجد البرغوثي"، وإظهارها الحقيقة وفضحها ممارسات الأجهزة الأمنية في الضفة وطرق التعذيب والتنكيل التي تستخدمها هذه الأجهزة بالتحقيق مع المعتقلين السياسيين من أبناء كتائب القسام والفصائل الفلسطينية. ودعا لجنة التحقيق المستقلة لزيارة غزة والاطلاع على سجونها والاطمئنان على عدم وجود أي معتقل سياسي فيها. كما دعا وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية المحلية والعربية والدولية إلى كشف حقيقة الجرائم التي ترتكب ضد المعتقلين في سجون السلطة في رام الله.

إن محمود عباس يتحدث أيضاً عن عدم وجود معتقلين سياسيين، لكن المعتقلين عنده هم من حملة السلاح المقاوم ولم توجه لهم أية تهمة أخرى، بينما المعتقلون في غزة من حملة السلاح الموجه إلى الناس وقادة حماس، وسيأتي بيان ذلك لاحقاً. أما من حيث العدد، فلا يتجاوز عدد المعتقلين الذين أفرجت عنهم حماس تهيئة لأجواء الحوار عدد أصابع الكف الواحدة، بينما تجاوز عدد المعتقلين في الضفة من حماس وحدها الـ 400 مقاوم. وأما عن التعذيب حتى الموت، فغير موجود إلا عند السلطة، فحسب "الهدف"، عدد 1376، يشير التقرير السادس لـ "مقياس الديمقراطية في فلسطين"، إصدار المركز الفلسطيني للبحوث الثلاثية - دائرة السياسة والحكم، يشير ثلاث مرات إلى أن التعذيب والوفاة في المعتقلات ممارسة منهجية ومستمرة. (كلام ترزي وأبو دقة ورباح مأخوذ مما قالوه في ندوة مشتركة بتاريخ 2008|11|9)

ملاحظات مجملة على ما سبق

- كل هذه التعبئة من أجل (الوحدة الوطنية وإنهاء حالة الانقسام)، لكننا لم نعرف عن "تحالف اليسار" أي جهد حقيقي من أجل كسر الحصار، وكل ما يفعل هو أقوال عن تبعات الحصار الكارثية في سياق الدعوة إلى الوحدة، بل إن ما نعرفه هو شراكة في السلطة وبالتالي في الحصار (حزب الشعب) ومحاولات لاستغلاله من أجل فرض برامج تنافي الثوابت (تصريح فهد سليمان المنوه به) أو للتغطية على دور السلطة فيه ، كحال عضو المكتب السياسي للجهة الشعبية النائب جميل المجدلأوي: لقد أفاد موقع عرب48 بتاريخ 2007|11|24، أنه طالب عباس في ندوة للمزارعين بتخصيص جانب من اللقاءات التي تتم مع الإسرائيليين لصالح المزارعين وتخفيف الأعباء المفروضة عليهم بسبب إغلاق المعابر وعمليات التجريف

المستمرة لمزارعهم، وقال أن السلطة لم تبذل الجهد الكافي لرفع الحصار وفتح المعابر. السلطة كما سيتبين لاحقاً هي شريك في الحصار. لذلك عندما يطالبها بتخصيص جانب من لقاءاتها للتخفيف من تبعاته على المزارعين، فهذا تضليل، أما عندما يقول أنها لم تبذل جهداً كافياً لرفع الحصار، فهو يدعي أنها بذلت جهداً، وهذا تمادٍ في التضليل. ما يضيئ على هذا التضليل هو محاولته تحميل حماس المسؤولية التي رفعها عن كاهل السلطة، عبر مطالبته إياها في نفس الكلمة بإغاثة عاجلة من خلال شراء المحاصيل، مع تأكيده أنها تستطيع فعل ذلك لأن لديها المال الوفير، والأجهزة والمؤسسات القادرة على استيعاب الكثير من المنتجات. كذلك مطالبته بترشيد المقاومة ومراجعة أساليبها بما يضمن استمرارها بأقل الأضرار على المزارع ومختلف جماهير الشعب. هذا مما يذكر بمطالب الشباطيين في لبنان وسورية.

- القوى الجذرية لم تكن واثقة من نوايا محمود عباس بخصوص الحوار. يقول إبراهيم النجار القيادي في الجهاد: في الساحة الفلسطينية يوجد أجدنتان، أجدنة مقاومة وأجدنة سلطة... كما أننا لا نؤمن بأنه يمكن التوليف (الجمع) بين الأجدنتين". (عرب 48، 2008/08/18) أما سعيد صيام، وزير الداخلية في حكومة حماس، فأوضح أن قرب نهاية ولاية الرئيس محمود عباس كانت على رأس الأسباب التي دفعت حركة فتح للتعجيل بالمصالحة الفلسطينية الى جانب حالة الصمود في القطاع وفعاليات كسر الحصار إضافة الى الحالة التي وصل إليها المفاوضات الفلسطيني بعد تبخر وعود الرئيس الأمريكي جورج بوش بإقامة الدولة الفلسطينية، وكذلك الأوضاع الداخلية في "إسرائيل" وقرب الانتخابات الأمريكية. (عرب 48، 2008/10/26) لذلك كان على جبهة اليسار أن تضغط على السلطة من أجل إطلاق سراح المقاومين على الأقل كبادرة حسن نية تجاه المقاومة، وليس إلى رفعها اشتراطها تراجع حماس عن "انقلابها"؛ فهذا ليس مؤشراً إلى تغيير في نهج السلطة بل تكتيك يستخدم لأغراض أخرى، منها تكتيف المقاومة في حال انخدعت وتنازلت عن تحفظاتها وشروطها في سبيل "الوحدة الوطنية".

- ما دام هدف الحوار النهائي هو الوصول إلى كسر الحصار كان الأولى ب "تحالف اليسار" أن يضغط على السلطة من أجل كسره بدلاً من السعي إلى إلغاء اشتراطها تراجع حماس عن "انقلابها"؛ إنهم يريدون كسر الحصار على حساب الثوابت، أي بكسر إرادة الشعب الفلسطيني في المحصلة.

- إذا قيدنا كل من نهج المقاومة والخيانة ينتج لدينا نهج تسوية، ليس أي نهج تسوية، بل نهج تسوية غير عقلاني لا يعرف كيف يستقوي بالمقاومة، أو هو نهج يعود بسلطة أوسلو إلى الوراء من أجل انطلاقة جديدة. وعلى هذا إن فصائل "تحالف اليسار" تريد من الحوار فرض نهجها تحت شعارات براءة إنشائية ومضللة. لكن هذا البرنامج في نسخته الأصلية هو الذي قاد مسيرة السلطة "السلمية"، لذا إنه سيجدد الأوهام حول التسوية في ظرف لم تتوفر فيه فرصة نجاحها. لذلك من الأجدى لهذه الفصائل أن تعزز نهج المقاومة بانتظار ظروف تسمح بتمرير رؤيتها للحل، خاصة أنه لا تمثيل حقيقياً لها على الأرض الآن، سواء بتمثيل نسبي أو بغيره. حتى الآن تم الرد على طروحات "جبهة اليسار" رداً مباشراً. وفيما يلي تأكيد على صحة ما ذهب إليه من خلال تتبع ممارسات السلطة، ليس لأن الكشف عن بشاعة طبيعة ووظيفة السلطة يعري الدعوة إلى الوحدة الوطنية كما تطرحها "جبهة اليسار" فقط، بل لأن

بعض ما يصدر عن السلطة بخصوص الانقسام والحوار والوحدة الوطنية مطابق لما يصدر عن
جبهة اليسار.

(***)

الحملة الوطنية للدفاع عن الخبز والديمقراطية تدعو لوقف العمل بالنظام الخاص لمستشفى الأمير حمزة (نظام خصخصة مستشفى الأمير حمزة)

وتدعو مجلس إدارة مستشفى الأمير حمزة لكشف لائحة الأسعار الجديدة التي بدأ تطبيقها
بموجب النظام الخاص منذ يوم الخميس الموافق 20 تشرين ثاني 2008

وتدعو لخطة بديلة للنهوض بالقطاع الصحي العام، ملاذ الغالبية الساحقة من أبناء شعبنا للعلاج
الطبي التخصصي

وتدعو النقابات الصحية والنواب والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني لتحمل المسؤولية لمنع
خصخصة القطاع الصحي العام

استكمالاً لمسلسل انسحاب الدولة من دورها الاجتماعي، وتحويل القطاعات الأساسية التي تمس
حياة المواطن (الصحة، التعليم، الغذاء، السكن) الى قطاعات خاضعة لمنطق السوق ودر
الارباح، وتميرها لاحقاً الى القطاع الخاص، صدر النظام الخاص لمستشفى الأمير حمزة وبدأ
تنفيذه إعتباراً من تاريخ 22 تشرين ثاني 2008، وبذلك يكون مشروع خصخصة القطاع
الطبي العام الذي حذرنا منه قد بدأ تطبيقه بالرغم من كل النداءات والإعتراضات على المضي
في هكذا سياسة صحية مزعومة للأمن الصحي، الذي كفهله حتى الآن القطاع الصحي العام
المتوفر وهو بمتناول الغالبية الساحقة من أبناء شعبنا .

وبالرغم من كل التطمينات المضللة بأن وزارة الصحة والحكومة لن تخصص مستشفى الأمير
حمزة، فها نحن نقرأ الآن تصريح وزير الصحة الذي ورد في جريدة الدستور الصادرة صباح
يوم 23 تشرين ثاني ونصه ما يلي: "... ووضح المواجدة ان الاسعار التي تم اعتمادها وبدىء
بتطبيقها هي اسعار معقولة ومناسبة للجميع ولا داعي لاثارة اي نوع من المفاجآت حيث ان لدى
الوزارة 30 مستشفى عاملاً ومؤهلاً لاستقبال كافة الحالات وان المواطن مخير في اختيار

المستشفى الذي يريده مؤكدا على ان كافة المؤمنين لن يطراً على وضعهم اي تعديل وسيعالجون في مستشفى الامير حمزة" .

إذا فقد أقرت لائحة أسعار جديدة مرتفعة وهي قريبة من الأسعار في القطاع الخاص، والوزير يصف هذه الأسعار بالمعقولة والمناسبة للجميع؟؟ غريب هذا الوصف، وكأن الوزير لا يعرف حال الناس غير المشمولين بالتأمين الصحي، ومحدودية دخل أغلبهم وأن لا طاقة لهم بهذه الأسعار الجديدة، وهو يقر بأن الفئة غير المؤمنة حرمت من العلاج في مستشفى الأمير حمزة، وإن رغبت بالعلاج فيه، فعليها أن تدفع حسب التسعيرة الجديدة التي هي تسعيرة تقترب من تسعيرة القطاع الخاص .

يريد الوزير ومجلس الإدارة الجديد الإبقاء على سرية التسعيرة الجديدة، لا يطلع عليها الرأي العام، كما حدث مع النظام الخاص لمستشفى الأمير حمزة سابقاً، ليحكم عليه وعلى مدى "معقوليته ومناسبته"، فقد طلب عدد من الصحفيين الإطلاع على لائحة التسعير الجديدة وقوبلت طلباتهم بالرفض، وهذا مخالف لمبدأ الشفافية، ويؤثر لتخوفات إثارة الرأي العام ضد هذه اللائحة والنظام الخاص (نظام خصخصة مستشفى الأمير حمزة) الذي أراد وزير الصحة تمريره مهما كان الثمن، تطبيقاً لسياسة البدء بخصخصة القطاع الصحي العام، فالخطورة أن هذه الخطوات سوف لا تتوقف عند خصخصة مستشفى الأمير حمزة، إذ ستكون بداية ونموذجاً تجريبياً لتطبيقه على مستشفيات وزارة الصحة الأخرى كمستشفى البشير وغيره من مستشفيات وزارة الصحة .

نطلب من وزير الصحة و مجلس إدارة مستشفى الأمير حمزة الجديد أن يقوموا بنشر لائحة التسعير الجديدة ليحكم الرأي العام الأردني إن كانت في حقيقتها أسعاراً معقولة ومناسبة للجميع !! ونطالب أن تلتزم وزارة الصحة والقطاع العام الصحي بتقديم الخدمات الصحية للمواطنين كواحدة من مسؤولياتها الأساسية وضمن صيغة التأمين الصحي الشاملة.

إن إنشاء مراكز تخصصية ثلثية كمركز لجراحة القلب، وآخر لجراحة الأعصاب والدماغ وغيرها لهو مطلب قديم وضروري، ويمكن إنشائها، وتطوير وتعزيز ما هو قائم من القطاع الصحي العام، دون خصخصة ودون أنظمة خاصة جوهرها الخصخصة، والخطوط العريضة للخطة البديلة تتمثل بما يلي:

1) زيادة حصة وزارة الصحة من الميزانية العامة لحيوية هذا القطاع الخدمي الذي هو من صلب مسؤوليات الدولة خاصة في ظل الحديث المستمر عن زيادة المشمولين بالتأمين الصحي، إذ لا يعقل أن يقترن ذلك وإبقاء نفس النسب تقريبا من الميزانية المخصصة لوزارة الصحة من الميزانية العامة السنوية.

2) زيادة الحصة المالية لتغطية البعثات والدورات والتعليم الطبي المستمر التي لا تتجاوز حالياً المليون دينار سنوياً، ويجب أن يكون إستثمار الوزارة في بناء الكادر الطبي المتخصص من أولويات النهوض بالقطاع الطبي العام، لأن هذا الإستثمار مجدي في كل الأبعاد على المدى المتوسط والبعيد.

3) رفع رواتب الكوادر التمريضية، والطبية المساندة، والأطباء والإختصاصيين والكفاءات المجربة في وزارة الصحة بما يحول دون تسربهم للعمل بعقود خارج البلاد، أو للقطاع الخاص، والحفاظ عليهم على رأس عملهم.

4) تبني خطة إعداد الكادر الطبي التخصصي، في التخصصات التي تفتقر لها وزارة الصحة، وتعزيز التخصصات المتوفرة، تنجز مرحلتها الأولى خلال 3 - 5 سنوات قادمة وحسب طبيعة كل تخصص، ويكون المبتعثون من كادر الوزارة من الإختصاصيين، والإختصاصيون الجدد الذين أنهوا تدريبهم في مستشفيات وزارة الصحة، والكادر التمريضي والطبي المساند.

5) الشروع في إنشاء كليات طب في المستشفيات الرئيسية لوزارة الصحة وتحويلها الى مستشفيات جامعية، تشمل في مرحلتها الأولى مستشفى البشير، مستشفى الأميرة بسمة - إربد، ومستشفى الزرقاء الحكومي، إذ لماذا ينظر دائماً لمستشفيات وزارة الصحة التي تتحمل مسؤولية علاج ما يقارب 60% من المواطنين أو أكثر، على أنها أدنى قدرة في الإستجابة لمتطلبات توفير الخدمة العلاجية المتطورة، وأدنى إمكانية في أن تكون صروحاً تعليمية ريادية في نفس الوقت؟ لماذا الإصرار على أن هذا يمكن تحقيقه فقط في القطاع الخاص والمستشفيات الجامعية القائمة حالياً؟ مع التأكيد على أن هذا كله يمكن تحقيقه دون خصخصة أو أنظمة خاصة للتشغيل تشكل غطاء للخصخصة.

المطلوب أولاً وقف تطبيق النظام الخاص لمستشفى الأمير حمزة، ونحن نمتلك تفاصيل هذه الخطوط العريضة التي تحمي وتضمن تطور القطاع الصحي العام وزيادة كفاءته وفعاليته.

مطلوب من النقابات الصحية والنواب والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني أن تتحمل المسؤولية لمنع خصخصة القطاع الصحي العام.

عمان 23 تشرين ثاني 2008

الحملة الوطنية للدفاع عن الخبز والديمقراطية

- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر بالضرورة عن رأي إدارة الموقع أو محرري "كنعان".
- عند الاقتباس أو إعادة النشر، يرجى الإشارة الى "كنعان".
- يرجى ارسال كافة المراسلات والمقالات الى عنوان "كنعان" الإلكتروني: mail@kanaanonline.org

- Please write to us or send your contributions to: mail@kanaanonline.org.
- To visit Kana'an website, please go to: <http://www.kanaanonline.org>.
- To subscribe to our mailing list, please send a blank e-mail message to arabic-join@kanaanonline.org.
- To unsubscribe from our mailing list, please send a blank e-mail message to arabic-leave@kanaanonline.org.